

ALAWUC/NE/08  
February 2008



تقرير  
الدورة الخامسة

هيئة الزراعة واستخدام الأراضي والمياه  
في الشرق الأدنى

القاهرة ، جمهورية مصر العربية

26 – 28 فبراير/شباط 2008

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
المكتب الإقليمي للشرق الأدنى

**LIST OF ALAWUC MEMBER COUNTRIES**

قائمة البلدان الأعضاء في الهيئة

AFGHANISTAN	أفغانستان
KINGDOM OF BAHRAIN	مملكة البحرين
CYPRUS	قبرص
EGYPT	جمهورية مصر العربية
IRAN	جمهورية إيران الإسلامية
IRAQ	العراق
JORDAN	المملكة الأردنية الهاشمية
KUWAIT	دولة الكويت
LEBANON	الجمهورية اللبنانية
LIBYA	الجمهورية العربية الليبية
MAURITANIA	موريتانيا
MOROCCO	المملكة المغربية
OMAN	سلطنة عمان
PAKISTAN	باكستان
QATAR	دولة قطر
SAUDI ARABIA	المملكة العربية السعودية
SOMALIA	الصومال
SUDAN	جمهورية السودان
SYRIA	الجمهورية العربية السورية
TUNISIA	تونس
TURKEY	تركيا
UNITED ARAB EMIRATES	الإمارات العربية المتحدة
YEMEN	اليمن

## أولا - البنود التمهيدية

### أ - التنظيم:

1 - عُقدت الدورة الخامسة لهيئة الزراعة واستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى (ALAWUC) بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، في الفترة من 26-28 فبراير 2008، بناء على دعوة كريمة من الحكومة، وقد حضر حفل الافتتاح 44 مشاركا يشملون 29 ممثلا رسميا من 13 دولة عضو، و2 من بلدين مراقبين من الإقليم و13 ممثلا عن 11 من المنظمات الإقليمية والدولية، العاملة في مجال الزراعة والأراضي والمياه بإقليم الشرق الأدنى.

### ب - حفل الافتتاح

2 - افتتح اجتماع الهيئة كل من الدكتور عادل أبو النجا، مستشار مجلس البحوث والتنمية الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، جمهورية مصر العربية، والدكتور محمد إبراهيم البريثن، المدير العام المساعد والممثل الإقليمي للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

3 - وقد رحب الدكتور أبو النجا بالمشاركين، نيابة عن سعادة الأستاذ أمين أباطة، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وعبر عن شكره للبلدان الأعضاء بالهيئة لعقد الدورة الخامسة للهيئة في بلده. وبينما ذكر الحاضرين بأن معظم بلدان الشرق الأدنى تواجه عجزاً في المياه، بل وأنه أدنى من مستوى الفقر المائي في بعضها، فقد شكر المنظمة على إعداد وثائق الدورة التي تتناول التحديات الرئيسية بقطاعي الزراعة والموارد المائية بالشرق الأدنى. كما ذكر بالتناقص في نصيب الفرد من موارد الأراضي والمياه بمصر، وقدم عرضاً عاماً للجهود التي تبذلها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بمصر ووزارة الموارد المائية والري، من أجل إعداد استراتيجية طويلة المدى. وتشمل هذه الاستراتيجية إجراءات سياسية رئيسية، مثل منع الري السطحي في كافة الأراضي الجديدة المستصلحة، كما تهدف إلى زيادة إنتاجية المياه في القطاع الزراعي، عبر تبني التكنولوجيات الحديثة، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والمياه العادمة المعالجة، بالإضافة إلى الإصلاحات المؤسسية. كما عبّر عن أمله في نجاح اجتماع الهيئة، وعن طرح توصيات تصل إلى مستوى توقعات البلدان الأعضاء بالهيئة.

4 - في خطابه الافتتاحي، شكر الممثل الإقليمي المشاركين ورحب بهم ونقل إليهم تمنيات مدير عام المنظمة السيد/ جاك ضيوف بأن يكون الاجتماع مثمراً وناجحاً. كما عبّر عن شكره وامتنانه للحكومة المصرية، ممثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، على حسن ضيافتهم والترتيبات الممتازة التي عملت من أجل عقد دورة الهيئة. كما ذكر المشاركين بأهمية الهيئة وبأهدافها وطلب منهم النظر في مراجعة مجالات اهتماماتها والترتيبات ذات الصلة، وذلك في ضوء عملية الإصلاح الخاصة بالمنظمة ومن أجل أن تخدم مصالح البلدان الأعضاء بها بطريقة أكثر كفاءة.

5 - أوضح د. البريثن المواضيع التي يغطيها الاجتماع والتي تشمل ثلاث أوراق للعرض والمناقشة وأربع مذكرات إعلامية. ولفت انتباه المشاركين بأن هذه المواضيع تم اختيارها بناءً على توصيات الدورة السابقة وبموافقة الممثلين القطريين من بلدان الشرق الأدنى لدى المنظمة. كما أكد على أهمية وملائمة هذه المواضيع لمعالجة التحديات التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي بالإقليم وحث المشاركين على طرح توصيات واقعية تنسجم مع أولويات الإقليم. وأعطى فكرة عامة عن المبادرات الرئيسية التي قام بها المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وبرامج التعاون

الجديدة مع بعض البلدان الأعضاء التي بدأت خلال العامين الماضيين، كما أكد استعداد المنظمة للتعاون مع البلدان الأعضاء بها من أجل تنفيذ التوصيات التي تتوصل إليها الهيئة.

#### ج - انتخاب الرئيس ونائب الرئيس وتعيين المقرر

6 - انتخبت الهيئة بالإجماع الدكتور حمدي الحسيني خليفة، مدير معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة بمصر رئيساً للدورة، وعينت الدكتور مهدي ضمد القيسي، وكيل وزارة الزراعة بالعراق كمقرر للهيئة. كما وافقت الهيئة على أن يعمل رؤساء الوفود من البلدان الأخرى المشاركة في الدورة كنواب للرئيس.

#### د - الموافقة على جدول الأعمال

7 - نظرت الهيئة في جدول الأعمال المؤقت (ALAWUC/08/1) والجدول الزمني المؤقت (ALAWUC/08/INF/2)، ووافقت على نقل البنود "أي أعمال أخرى" و"مقترحات للمواضيع التي يمكن إدراجها في الدورة التالية للهيئة" من الخميس 28 فبراير إلى الأربعاء 27 فبراير، وصادقت على كل من الوثيقتين بهذه التغييرات.

#### ثانياً - مواضيع للمناقشة

#### أ - تقرير حول الإجراءات التي اتخذتها المنظمة بشأن تنفيذ توصيات الدورة الرابعة للهيئة

8 - قامت أمانة الهيئة بتقديم الوثيقة ALAWUC/NE/08/2 "تقرير حول الإجراءات التي اتخذتها المنظمة بشأن تنفيذ توصيات الدورة الرابعة للهيئة". وقد عبرت الهيئة عن شكرها وامتنانها للمنظمة ومكتبها الإقليمي للشرق الأدنى على جهودهم الحميدة في إيلاء الاعتبار الواجب لهذه التوصيات، عن طريق تنفيذ برنامج واسع من الأنشطة والمشروعات، على المستويات القطرية والإقليمية، خلال فترة العامين (2006-2007).

9 - استعرضت الهيئة الأنشطة التي نفذت بواسطة المنظمة ومكتبها الإقليمي للشرق الأدنى خلال فترة العامين الماضيين. وقد ركزت هذه الأنشطة على (1) تحسين الزراعة وكفاءة استخدام الأراضي والمياه؛ (2) سبل تحسين إنتاجية المياه في الزراعة؛ (3) تدعيم قطاع التقاوي؛ (4) وقاية النبات ونظم الحجر الزراعي بإقليم الشرق الأدنى، بالإضافة إلى منظومة كبيرة من المواضيع الأخرى.

10 - أقر المشاركون في الدورة بملائمة الأنشطة التي قامت بها المنظمة ضمن كل من برنامجها العام وبرنامجها الميداني، من أجل معالجة القضايا ذات الأولوية واحتياجات إقليم الشرق الأدنى، بما يشمل سياسات الأراضي والمياه، والقضايا التنظيمية، وندرة المياه، وآفات وأمراض المحاصيل، وانخفاض إنتاجية المحصول، وقضايا التجارة، ومعايير جودة الغذاء، وآثار الجفاف، الخ. وقد أوصى المشاركون بأن تدرج عمليات المراقبة والتقييم في كافة المشروعات كوسيلة لتأكيد النجاح والاستدامة.

11 - ألفت الهيئة الضوء على الدعم الفني الهام الذي قُدم لمعظم بلدان الإقليم، من خلال صياغة وتنفيذ عدد كبير من المشروعات، والدفاع عن القطاع الزراعي والتفاوض مع المؤسسات التمويلية، والتمويل المباشر ضمن برنامج المنظمة للتعاون الفني. وقد غطت هذه المشروعات

أهدافاً مختلفة مثل إعداد السياسات والاستراتيجيات، وإدخال التكنولوجيات وآليات الإدارة، وإعداد خطوط إرشادية، والمعلومات الزراعية وإدارة البيانات، والتدريب وتنمية القدرات، الخ.

12 - أدركت الهيئة أن عملية تحسين استخدام الأراضي والمياه، بما يشمل من أجل الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، قد شكلت أحد المجالات الهامة التي ركزت عليها خطة عمل المنظمة عن المياه في إقليم الشرق الأدنى خلال العامين الماضيين. وقد شملت الأهداف الرئيسية لهذه الأنشطة تحديد الأولويات الخاصة بالزراعة واستخدام الأراضي والمياه، والإعداد الدقيق للاستراتيجيات وخطط العمل عن طريق الدراسات التحليلية، بالإضافة إلى تكثيف وتنويع نظم الإنتاج الزراعي تحت ظروف الري وذلك بهدف تحسين الأمن الغذائي والوصول إلى زيادات سريعة في المحاصيل الاستراتيجية، مع الحفاظ على استدامة قاعدة الموارد الطبيعية.

13 - أثار المشاركون قضية المنافسة بين الإنتاج الغذائي والوقود الحيوي في استخدام موارد الأراضي والمياه. ولما كانت هذه القضية ذات أهمية لكل من المنظمة والبلدان الأعضاء، فقد طالبوا المنظمة بتقييم آثار هذه المنافسة على أسعار المواد الغذائية وعلى البيئة، خاصة فيما يتعلق بإزالة الغابات والمراعي، وأن تقدم للبلدان الأعضاء المشورة السياسية المناسبة بهذا الشأن.

14 - في توضيح دور الموارد المائية غير التقليدية في تخفيف عبء نقص المياه بالإقليم، شدد المشاركون على أهمية الأنشطة التي قامت بها المنظمة في هذا المضمار وأوصوا بمواصلة هذه الجهود في خطط العمل المستقبلية. كما شدد المشاركون بصفة خاصة على أهمية تشجيع استخدام موارد المياه غير التقليدية، وعلى إعداد الخطوط الإرشادية للسياسات، وعلى المعايير الفنية، وتوفير التدريب في كافة النواحي وعلى تبادل الخبرات. كذلك عبر المشاركون بصفة خاصة عن رضاهم عن التعاون المشترك بين منظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في مراجعة وإصدار إرشادات جديدة عن "استخدام المياه العادمة في الزراعة" و "استخدام الحمأة والمياه العكرة في الزراعة". ونظراً لأن هذه الإرشادات الجديدة تعتبر أكثر شمولاً وأكثر مرونة من تلك التي أعدت عام 1989، بالإضافة إلى أنها أكثر ملائمة لبلدان الشرق الأدنى، وللأقاليم الأخرى، لذا فقد حث المشاركون البلدان الأعضاء على استخدام هذه الإرشادات في مراجعة معاييرهم القطرية المتعلقة باستخدام المياه العادمة. كما أوصوا أيضاً بأن تقوم المنظمة والمنظمات الأخرى بدعم البلدان في هذا المسعى، بما يشمل عقد منتديات إقليمية حول الإرشادات الجديدة، وتوفير التدريب وتشجيع تبادل الخبرات بين البلدان. كما طالبوا بالدعم المناسب لمواجهة قضية الإحجام الاجتماعي عن استخدام المياه العادمة للإنتاج الزراعي.

15 - لاحظ المشاركون بارتياح المبادرات الهادفة إلى معاونت البلدان على مراجعة سياساتها من أجل العمل على توافقها مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة. كما أثنى المشاركون على المساعدة التي قدمت لعدد من البلدان من أجل إعداد أطر العمل القومية متوسطة المدى ذات الأولوية، وأوصوا بمواصلة هذا الإجراء في البلدان الأخرى.

16 - اقتناعاً بأن نقص المياه يعتبر أحد القضايا ذات الأهمية القصوى بالإقليم، وبأن الزراعة هي أكثر القطاعات المعرضة للتأثر بتناقص الموارد المائية وتدهور نوعيتها، شدد المشاركون على أهمية الجهود التي بذلتها المنظمة والمنظمات الأخرى المشاركة، من أجل تخفيف هذه الآثار والعمل على استدامة الزراعة المروية. وركز المشاركون بوجه خاص على تشجيع سياسات توفير المياه والتقنيات المتعلقة بذلك، وتطبيق إجراءات تقدير قيمة المياه، وتشكيل ودعم

اتحادات مستخدمي المياه، كأسلوب لتحقيق الإدارة المتكاملة للمياه، وتحسين إنتاجيتها واستدامة الزراعة المروية.

17- وافقت الهيئة على الدعم المقدم من المبادرة الإقليمية لـ IFAD/GEF عن "الإدارة المتكاملة المستدامة للأراضي بإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا - MENARID" التي تهدف إلى تشجيع الإدارة المتكاملة المستدامة للأراضي بالمناطق الجافة بالإقليم وتحسين الحالة المعيشية الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات المستهدفة، عن طريق إحياء وصيانة الوظائف البيئية والإنتاجية. وقد ركزت مساهمات المنظمة في هذه المبادرة على (1) تحسين نظم الري والنظم المتكاملة للإنتاج المحصولي - الحيواني (2) إدارة المياه وتخفيف آثار الجفاف (3) الحفاظ على التكاثر الزراعي والمستدام (4) الإدارة المستدامة للأراضي من خلال الإدارة المستدامة للغابات. وقد أوصت الهيئة بأن تواصل المنظمة دعمها من أجل تطوير وتنفيذ المبادرة.

18- أوضحت الهيئة ملائمة الدراسة الإقليمية عن إدارة المياه الجوفية التي بدأتها المنظمة في ثماني دول رائدة بإقليم الشرق الأدنى. وأخذت الهيئة علماً بأن هذه الدراسة تركز على التداخات الاقتصادية والاجتماعية وتهدف إلى إجراء تقييم دقيق للموارد ولاستخداماتها، والتعرف على قصص النجاح في الإدارة، بما في ذلك من خلال مشاركة المستفيدين وانخراط القطاع الخاص، وإدخال الخبرات من خارج الإقليم. وطالبت الهيئة أن تقوم المنظمة بتنظيم اجتماع إقليمي لمناقشة نتائج الدراسة، وتعزيز البعد الإقليمي للنتائج والتوصيات والمشاركة في ذلك مع البلدان الأعضاء والأطراف المعنية.

19- أكد المشاركون على ملائمة الدراسات الجارية حول ري نخيل التمور والمحاصيل المصاحبة، التي تجرى إجرائها في عديد من بلدان الشرق الأدنى، وكذلك على الاجتماع الإقليمي للخبراء عن نفس الموضوع. كما أوصى المشاركون كذلك بأن تسعى المنظمة لإعداد مشروع إقليمي عن ري نخيل التمور، حسب ما اقترحه اجتماع الخبراء، وطالبوا البلدان الأعضاء بالنظر في تمويل هذا المشروع والاستفادة منه. كما طالبوا المنظمات البحثية والتنمية المعنية الأخرى بدعم هذه المبادرة، والمشاركة في تحقيق أهداف المشروع المتعلقة بالإعداد الدقيق لدليل عن ري نخيل التمور، وتنظيم تدريب حول استخدامه.

20- عبرت الهيئة عن تقديرها لاستمرار المنظمة في تحديث وتجميع المعارف التكنولوجية عن حصاد المياه من أجل الإنتاج الزراعي، كأسلوب لمعالجة نقص المياه بإقليم الشرق الأدنى وبالجهات الأخرى. وفي هذا الشأن أثنت الهيئة على المنظمة من أجل إصدارها وتوزيعها لدليل تدريبي شامل وواضح بخمس لغات تشمل العربية، وكذلك على برامج التدريب المتعلقة بهذا الدليل التي عقدت في بلدان عديدة. وهذا الدليل يغطي كافة نواحي حصاد المياه، بما يشمل النواحي التقنية والاقتصادية، ومبني على الأنشطة السابقة التي أجرتها المنظمة في بلدان العجز المائي، خاصة بالشرق الأدنى.

21- أخذ المشاركون علماً بتدشين عملية استشارية لمراجعة وتحديث دليل المنظمة حول الري بمياه السيول الذي يرجع صدوره لعام 1982. وعبروا عن تقديرهم لقيام المنظمة بتمويل هذه العملية والقيام بها بالتعاون مع عديد من المؤسسات البحثية، وبمشاركة خبراء من مختلف مناطق العالم بما في ذلك الشرق الأدنى. ومن المتوقع أن تستغرق هذه العملية عاماً على الأقل، وتشمل ورشة عمل تعقد في ابريل 2008 بالقاهرة.

22- أثنى المشاركون على المنظمة لتدبير التمويل واتخاذ الإجراءات الخاصة بتنظيم مجموعة من ورش العمل القطرية والإقليمية بإقليم الشرق الأدنى حول تحديث نظم الري الكبيرة، على أساس نموذج MASSCOTE الذي تم تطويره مؤخراً من قبل المنظمة. وسوف تعقد هذه الورش خلال فترة العامين 2009/2008، من أجل تيسير تحديث مشروعات الري الكبيرة بالشرق الأدنى.

23- عبرت الهيئة عن امتنانها بقيام المكتب الإقليمي للمنظمة بأخذ زمام المبادرة من أجل إعداد وتمويل دليلين متوافقين مع الأحوال والاحتياجات بإقليم الشرق الأدنى هما: (1) دليل استخدام الأسمدة بالشرق الأدنى، (2) طرق تحليل التربة بالمناطق الجافة وشبه الجافة. وقد قام المكتب الإقليمي أيضا بترجمة كلا الدليلين إلى اللغة العربية وبتوزيع النسخ العربية والإنجليزية على البلدان الأعضاء. وقد أثنى المشاركون أيضا على الاتحاد الدولي لصناعة الأسمدة والاتحاد العربي للأسمدة على مساهمتهم المالية، ودعوا المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى إلى دعم المبادرات المشابهة في المستقبل.

24- أخذت الهيئة علماً بالدعم الذي قدم للبلدان الأعضاء من أجل إعداد النظم القومية للمعلومات الزراعية، وبناء قدرات البلدان على إدارة بيانات موارد الأراضي والمياه، وعلى استخدامها كآلية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الزراعية، كما عبرت الهيئة عن تقديرها لقيام المنظمة بإعداد آليات للتقييم السريع للأداء في مشروعات الري الكبيرة المجمع، وفي التنبؤ بتجاوب الغلة المحصولية مع الماء تحت النظم المائية والأحوال الجوية المختلفة.

25- عبرت الهيئة عن ارتياحها بأن النظام الإحصائي لموارد المياه الريفية (AQUASTAT) يراقب حالة الموارد المائية واستخداماتها في كافة البلدان المائة والتسعين الأعضاء بالمنظمة، وبأنها تعتبر أكبر وأشمل نظام إعلامي عن موارد المياه بالعالم. كما شكرت المنظمة على تحديث قاعدة البيانات، بما يشمل العديد من بلدان الشرق الأدنى، وطالبت المنظمة بمواصلة هذا الإجراء بالتعاون مع الدول الأعضاء.

26- إدراكاً للدور الحيوي الذي تلعبه وقاية النبات والحجر الزراعي في حماية الإنتاج الزراعي بالإقليم، أثنى الهيئة على المنظمة من أجل دعمها تنفيذ عدة مشروعات تهدف إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الغذاء الآمن، وتقليل حوادث الآثار الضارة للكيماويات الزراعية السامة، وتحسين نوعية الأراضي والتنوع البيولوجي. كما عبرت الهيئة عن تقديرها لتقديم عديد من مشروعات العون الفني التي تهدف إلى زيادة الوعي العام على مختلف المستويات، وتقوية قدرات الصحة النباتية بحيث تتوافق مع الاتفاقية الدولية لوقاية النبات (IPPC) والاتفاقية الخاصة بإجراءات الصحة والصحة النباتية، وتحسين نظم مكافحة الآفات لتحقيق الإدارة الأفضل للمحاصيل الاستراتيجية. وأوصت الهيئة بأن تواصل المنظمة والبلدان الأعضاء التعاون في مجال وقاية النبات والحجر الزراعي، مع التركيز على حماية الصحة والبيئة والامتثال للمعايير الدولية، من أجل تعظيم الصادرات الزراعية.

27- كانت مكافحة المتكاملة للآفات أيضاً محوراً لاهتمام الهيئة. وإدراكاً للدعم الفني والسياسي الهامين التي قدمتها المنظمة لبلدان الإقليم، لدعم برامج مكافحة المتكاملة للآفات (IPM) على كل من مستوى المزارعين ومستوى واضعي السياسات والقرارات، فقد طالب المشاركون المنظمة بدعم استراتيجيات مكافحة المتكاملة (IPM) بالبلدان، بهدف تقليل استخدام المبيدات والمساهمة في حماية التجمعات الزراعية، والبيئة والمستهلكين.

28- عبرت الهيئة عن ارتياحها لقيام المنظمة بنشاط كبير لتدعيم مشاركة البلدان الأعضاء في أعمال الدستور الغذائي، بما في ذلك تنظيم عدد لا بأس به من ورش العمل الهادفة إلى تقوية القدرات في ميادين تحليلات المخاطر للأمان الغذائي، بالإضافة إلى جودة الغذاء وسلامة المنتجات المختلفة والأطعمة. وقد شمل المستفيدون من هذه الورش الكوادر الفنية وكبار المسؤولين من الوزارات المعنية بكافة البلدان. وقد غطى هذا الدعم أيضاً تنظيم اللجان القطرية للدستور الغذائي، ومراجعة نظم ضبط جودة الغذاء من أجل زيادة كفاءتها، وتطبيق الأساليب الحديثة لإدارة الأمان الغذائي، في عديد من البلدان.

29- عبرت الهيئة عن تقديرها للدعم المتواصل الموجه نحو تقوية قدرات البلدان الأعضاء على إدارة حالات الجفاف وتخفيف آثاره السلبية. كما ألفت الضوء على مشروعات التعاون الفني (TCP) التي نفذت بالأردن، وإيران وسورية، والتي أدت إلى صياغة استراتيجيات قومية وخطط عمل عن التأهب للجفاف وتخفيف آثاره في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى إقامة نظام للإنذار المبكر في سورية. كذلك أثنت الهيئة على قيام المنظمة بإعداد تقرير عن "استعراض حالات حدوث الجفاف، ورصدها والأنشطة التخطيطية المتعلقة بذلك في إقليم الشرق الأدنى" وكذلك إعداد الإرشادات الخاصة بالتأهب للجفاف وإدارته، بالتعاون مع المركز الدولي لتخفيف آثار الجفاف بنبراسكا، الولايات المتحدة الأمريكية، وأوصى المشاركون بأن تواصل المنظمة والمنظمات المعنية الأخرى تعاونهم في ميدان الجفاف، خاصة في نطاق إطار شبكة العمل الخاصة بإدارة الجفاف للشرق الأدنى والبحر المتوسط وأفريقيا الوسطى (NEMEDCA).

30- لاحظت الهيئة بارتياح المدى الواسع من الأنشطة المتعلقة بالوقاية والتخلص من مبيدات الآفات منتهية الصلاحية التي قامت بها المنظمة بدول الإقليم، كما أثنت الهيئة أيضاً على المنظمة من أجل الترجمة إلى العربية لعدد من الأدلة والخطوط الإرشادية وإصدار وثائق جديدة والإرشادات التدريبية خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الآمن لمبيدات الآفات.

31- لاحظت الهيئة بارتياح أن المنظمة تعاونت بفاعلية مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات التابعة لنظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR)، خاصة مركز (ICARDA) والمعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI)، والمؤسسات الممولة والوكالات المانحة مثل البنك الدولي، ومنظمات التعاون الثنائي والتنمية، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الأخرى ذات النشاط في المجالات الزراعية، وإدارة الموارد الطبيعية والتنمية الريفية بإقليم الشرق الأدنى. وأوصت الهيئة بأن تقوم هذه المنظمات بالعمل على التنسيق بين خطط أعمالها وتوجيه أنشطتها بما يخدم وحدة الهدف وتفاذي الازدواجية. كما أوصت الهيئة أيضاً بأن تعمل البلدان الأعضاء على تأكيد التنسيق الجيد بين هذه المنظمات، وعلى توافق أنشطتها مع السياسات القطرية والإقليمية.

32- اقتناعاً بأهمية المشروعات الميدانية في تعزيز التنمية وبناء قدرات البلدان المستفيدة، عبّر المشاركون عن رضاهم عن العدد الكبير من المشروعات المدعومة و/أو المنفذة من قبل المنظمة بإقليم الشرق الأدنى خلال فترة العامين الماضيين. كما طالبوا المنظمة والمنظمات الأخرى باستمرار منح الأولوية للبرنامج الميداني، ومعاونة البلدان الأعضاء على إعداد وتنفيذ مشروعات تنموية، والعمل على تأمين الدعم المادي من الجهات المانحة.

33- أوصت الهيئة بأن تقدم المنظمة دعماً إضافياً للعراق من أجل إعادة تأهيل وتحديث قطاعه الزراعي، مع التركيز بشكل خاص على توفير التدريب لموظفي وكوادر وزارة الزراعة. وتوسيع دائرة التشاور مع الجهات القطاعية المنفذة للمشاريع المختلفة في العراق. كما حثت



المنظمة على النظر في إعادة فتح مكتبها ببغداد في أسرع وقت ممكن، من أجل تعظيم الاستفادة من دعم المنظمة.

34- طالب المشاركون أمانة الهيئة أن توجه نيابة عنهم خطاباً إلى المسؤولين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بمصر، للتعبير عن الشكر على استضافة دورة الهيئة. كما اقترحوا أيضاً بأن توجه الدعوة لحضور الدورات القادمة للهيئة، لممثلين من القطاع الخاص والاتحادات الزراعية.

35- أوصى المشاركون بأن توضع على الموقع الإلكتروني للهيئة التجارب الناجحة بالبلدان الأعضاء الواقعة ضمن نطاق عمل الهيئة، وذلك كوسيلة لتقاسم هذه الخبرات واستخلاص الدروس منها. كما أوصوا بالإعلان عن أنشطة الهيئة وإنجازاتها للاستفادة منها لأغراض التدريب والدعوة.

36- لاحظ المشاركون أن بعض بلدان إقليم الشرق الأدنى قد اكتسبت خبرات عملية في مجالات ذات صلة بالهيئة، ولا سيما في مجال حصاد المياه، وإعادة تغذية المياه الجوفية وتلقيح السحب. وأوصوا بأن تقوم هذه البلدان بإجراء تقييم علمي لهذه الخبرات، مع إيلاء الاعتبار اللازم للنواحي الاقتصادية والبيئية، وذلك من أجل التحقق من منافعها وتحسين ممارساتها وأدائها، وإفادة البلدان الأخرى بالإقليم منها. كذلك أوصوا بأن تعاون المنظمة والمنظمات الأخرى المعنية في عملية التقييم المذكورة. وأوصى المشاركون أيضاً بأن تقوم البلدان الأعضاء بتشجيع تبادل التجارب من خلال التعاون المشترك وتبادل الزيارات.

**ب - إصلاح قوانين وتشريعات تسويق المنتجات الزراعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة**

37- أخذت الهيئة بعين الاعتبار وثيقة ALAWUC/NE/08/4 المعنونة "إصلاح قوانين وتشريعات تسويق المنتجات الزراعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة" وعبرت عن شكرها للمنظمة لتغطية هذه القضية التي تواجه التنمية الزراعية بالشرق الأدنى، والتي توضح العوامل الملائمة التي يجب أن تنتظر فيها البلدان لتحسين تسويق منتجاتهم الزراعية ودعم الصادرات والتجارة بين بلدان الإقليم.

38- أقرت الهيئة بأن الزراعة مازالت قطاعاً اقتصادياً هاماً في كثير من بلدان الشرق الأدنى. ففي الثمانينات، اكتسب تحرير التسويق الزراعي أهمية متزايدة، حيث نفذ عديد من البلدان برامج إصلاحات هيكلية، وبنهاية التسعينات، ازداد التزام معظم البلدان بأن يقوم القطاع الخاص بدور أكثر أهمية في عملية التسويق الزراعي.

39- لاحظت الهيئة التغيرات الجوهرية في الأحوال الاجتماعية الاقتصادية في السنوات الأخيرة في كثير من بلدان إقليم الشرق الأدنى التي شهدت تحضراً متزايداً، ونمواً في الطبقات المتوسطة، وتغيراً في أنماط الاستهلاك واهتماماً متزايداً بجودة الأغذية وسلامتها. كما ناقشت الهيئة ظهور المتاجر الكبرى (السوبر ماركت) ومتطلباتها الخاصة من حيث الجودة، وثبات الإمدادات، وسلامة الأغذية وتأثير هذه المتطلبات على صغار المزارعين. وقد شهد تحرير التجارة الزراعية انضمام عديد من البلدان إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وفي الوقت الحالي هناك 17 دولة من الشرق الأدنى أعضاء بهذه المنظمة، بالإضافة إلى 12 دولة بصفة مراقب، في حين تدرس معظم البلدان المتبقية جدياً طلب العضوية فيها. هذا وتعتبر قضايا الـ WTO الرئيسية ذات العلاقة بالزراعة والأمن الغذائي هي الارتباطات المحددة الملزمة لتسهيل النفاذ

للأسواق، وتخفيض الدعم المحلي المشوه لعمليات الإنتاج والتجارة، وكذلك دعم الصادرات، وهو بينما يخلق فرصاً تصديرية إلا أنه يؤدي إلى منافسة متزايدة من المنتجات المستوردة بالأسواق المحلية.

40- لاحظت الهيئة أن معظم البلدان بإقليم الشرق الأدنى تعاني عجزاً في ميزانها التجاري الزراعي. وبالرغم من اختلاف الدول جوهرياً فيما يتعلق باكتفائها الذاتي، مع وجود قليل منها تعتبر مصدرة صافية للسلع الزراعية من ناحية القيمة، فإن الإقليم يزداد اعتماداً على الواردات الغذائية. وهذه الواردات المتزايدة ترجع أساساً لعدم قدرة الإنتاج الزراعي على مسايرة الزيادة السكانية. كما أن التقلبات في الإنتاجية بسبب اعتماد الزراعة على الأمطار، يزيد من مشكلة هذه الفجوة. علاوة على ذلك، فقد برهنت الخبرات السابقة أن الجهود الخاصة بزيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين حالة الأمن الغذائي، قد أبطت لأسباب من ضمنها، غياب الآليات التسويقية الفعالة والمنظمة، والأسواق المناسبة، والبنية الأساسية اللازمة لما بعد الحصاد وعدم كفاية خدمات دعم التسويق خاصة خدمات الإرشاد التسويقي. لذا فقد حثت الهيئة البلدان الأعضاء بأن تعمل سوياً من أجل إزالة هذه المعوقات، وطالبت المنظمة والمنظمات الأخرى المعنية بتقديم الدعم اللازم في هذا الشأن.

41- أحاطت الهيئة علماً بأن البلدان قد صادقت أيضاً على عدد من الاتفاقيات الإقليمية التجارية، أكثرها أهمية هي المنطقة العربية للتجارة الحرة (1996)، اتحاد المغرب العربي (1988) ومجلس التعاون الخليجي (1981). ومع ذلك، فمن الناحية العملية لا يجرى تنفيذ هذه الاتفاقيات بصورة كاملة. فالتجارة في الأغذية والزراعة بين بلدان الإقليم محدودة المجال بسبب حواجز غير جمركية وعدم كفاية البنية الأساسية اللوجستية ومرافق النقل. ودعت الهيئة البلدان الأعضاء إلى إزالة المعوقات والتحديات التي تعرقل التجارة الإقليمية الداخلية وفرص الأسواق المحلية، خاصة فيما يتعلق بالحواجز غير الجمركية، ونقص خدمات دعم التجارة، وتفاوت الاهتمامات السياسية والاقتصادية.

42- لاحظت الهيئة بأن تجارة الأغذية في بلدان الشرق الأدنى تنصف بالتركيز السلبي العالي: اعتماد كبير على استيراد الأغذية خاصة الغلال وسيادة الفاكهة والخضر بالصادرات الزراعية. والسوق الرئيسية الخارجية للخضر والفاكهة هي الاتحاد الأوروبي، ولذلك، فإن كلا من المعايير العامة والمعايير الاختيارية الخاصة تشكل تحديات للمصدرين من الشرق الأدنى. كما لاحظت الهيئة أيضاً أن هناك فرصاً تجارية إقليمية عديدة. فدول الخليج تعتبر واحدة من أسرع الأسواق نمواً من أجل الموردين الدوليين إلى صناعة خدمات الغذاء. وهذه الأسواق الإقليمية تطرح فرصاً ولكن تحديات أيضاً، حيث أن نظم التسويق التقليدية غالباً ما تخفق في الإمداد بمنتج ذي جودة مساوية وأمان يمكّن من التنافس مع المنتج المستورد، وبالتالي فهي في حاجة عاجلة إلى الإصلاح. علاوة على ذلك، وبالرغم من الاتفاقيات المتعددة بين بلدان الإقليم، هناك نقص شديد في تنسيق السياسات الاقتصادية، ومتطلبات البنية الأساسية والاحتياجات اللوجستية، الأمر الذي يؤثر عكسياً على أداء التجارة الزراعية بالإقليم

43- تم تسليط الضوء على احتمالية تهيمش صغار المزارعين إذا لم يتمكنوا من الامتثال للمعايير المتزايدة لجودة الأغذية وسلامتها التي تفرضها النظم الحديثة لتوزيع الأغذية، ولا سيما المتاجر الكبرى (السوبر ماركت)، وأشارت الهيئة إلى الحاجة الماسة لتنظيم صغار المزارعين من خلال تشجيع تكوين المجموعات والاتحادات والتعاونيات. وأيدت الهيئة دور الخدمات المحسنة للإرشاد التسويقي في دعم تجمعات المزارعين وتحسين عملية التسويق، كما أقرت بالحاجة إلى تطبيق الممارسات الزراعية السليمة في البلدان الأعضاء حيث تعتبر هذه الممارسات حجر الزاوية للإنتاج الحديث الآمن والمستدام وغير المضر بالبيئة.

44- لاحظت الهيئة أن نظام التسويق الزراعي بالإقليم يتسم بالبنيات الأساسية الضعيفة، ومحدودية المعارف التكنولوجية، ونقص وسائل النقل والشحن المناسبة للتسويق عبر البحار، وسوء التغليف والتعبئة، ونقص المخازن المبردة، ونقص المعلومات عن الأسواق الأجنبية، وصعوبة نشر المعلومات، وقصور تكنولوجيات ما بعد الحصاد. كما ألقى الضوء على عدم ملائمة البنيات التحتية التسويقية، خاصة أسواق الجملة الحضرية القائمة، ولوحظ أنه ما لم يتم إنشاء أسواق محسنة تتسجم مع الممارسات التجارية الحديثة، فإن أسواق البيع بالجملة يمكن أن يعرض عنها التجار، وبذلك يفقد المزارعون منفذهم التسويقي الأساسي. وحثت الهيئة البلدان الأعضاء على القيام بتحليلات خاصة بسلاسل إمداد المحاصيل الرئيسية والمنتجات الحيوانية، وذلك من أجل تحسين كفاءة النظم التسويقية الخاصة بها. كما دعت المنظمة والمنظمات المعنية الأخرى لتقديم الدعم السياسي والفني، والسعي لتدبير موارد مالية لتقوية قدرات التسويق الزراعي بالشرق الأدنى، والعمل على انسجامه مع بيئة التجارة العالمية

45- أقرت الهيئة بأن صغار المزارعين وكذا مصنعي وبائعي الأغذية في معظم البلدان النامية لا يستطيعون الوفاء بالمعايير الدولية لسلامة الأغذية، في حين تكون المعايير الوطنية في كثير من الأحيان غير معمول بها أصلاً. فبالإضافة إلى الصعوبات الفنية والاقتصادية، يعاني المزارعون ومصنعو الأغذية والمصدرون من أعباء مجموعة جديدة من تكاليف المعاملات التي تنبثق من التعامل مع نظام غذائي يتسم بتباين القوانين والتشريعات والأطراف الفاعلة، ويتطلب في كثير من الأحيان تصديقات عديدة عبر سلسلة الإمدادات. وإدراكاً من الهيئة بأن الإخفاق في التأقلم مع بيئة التسويق المتغيرة سوف يعرض كلا من البلدان وصغار المزارعين للتهيشم ويبعدهم بصورة متزايدة عن الأسواق الوطنية والدولية، حثت البلدان الأعضاء على العمل بجدية من أجل إصلاح نظمها المعنية بالرقابة على الأغذية بغرض مواجهة تحديات البيئة التجارية الدولية الجديدة. ويتعين أن تركز النظم الوطنية لرقابة الأغذية على إطار عمل تشريعي مدعم بموظفين إداريين ومفتشين مدربين ومختبرات ملائمة وغير ذلك من المرافق اللازمة لتحقيق الإدارة الفعالة للتشريعات.

46- إن التغيير في متطلبات السوق فرض الحاجة إلى تغيير وتحسين قوانين وتشريعات تسويق المنتجات الزراعية. وينبغي تعزيز خدمات التصديق، كما أيدت الهيئة الحاجة إلى إجراء عمليات تقييم التوافق مع القطاعات الفرعية وأقرت بالحاجة إلى إصلاح القوانين والتشريعات الوطنية للتسويق حتى تستفيد البلدان من الفرص المتاحة للتجارة الوطنية والإقليمية والدولية. كما ينبغي للبلدان النظر في انسجام معاييرها وإجراءات تقييم التوافق والنظر في نهاية المطاف في إمكانية إنشاء جهاز إقليمي لاعتماد المعايير والإجراءات المتناسقة. وتشمل الإصلاحات المقترحة إعداد سياسات ملائمة للحد من المشاركة الحكومية وحصرها بوظيفة تنظيمية وتيسيرية في معظمها، وتعزيز مبادرات القطاع الخاص المحلية، والترويج لزيادة دور هذا القطاع في مجال التسويق من خلال تقديم حوافز للاستثمار في البنيات الأساسية الحديثة للتسويق.

47- أعربت الهيئة عن تقديرها للمنظمة لما قدمته من مساعدات لكثير من البلدان في مجال تحليل نظمها وسياساتها التسويقية والترتيبات المؤسسية، وكذلك القيام ببناء القدرات وتقديم الدعم من أجل توطيد النظم الوطنية للرقابة على الأغذية في كثير من دول الشرق الأدنى.

وأوصت الهيئة بأن تقوم البلدان الأعضاء بما يلي:

- إعداد نظم فعّالة للرقابة على الأغذية وسلامتها لتمكين بلدان الشرق الأدنى من المنافسة في الأسواق الدولية للمنتجات الغذائية الزراعية.
  - دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى إرساء مواصفات معيارية متناسقة وإجراءات تقييم الامتثال لمعايير المنتجات الغذائية الزراعية، بما في ذلك التفقيش والتصديق والاعتماد.
  - النظر في إمكانية وضع معايير لجودة للمنتجات يمكن تسجيلها بالمؤشرات الجغرافية.
  - السعي إلى إعادة تنظيم الأسواق الوطنية وتشجيع زيادة دور للقطاع الخاص في مجال بالتسويق عن طريق تقديم الحوافز للاستثمار في البنى التحتية الأساسية الحديثة للتسويق، بما في ذلك إنشاء سلاسل التبريد.
  - تطبيق تدابير لتبسيط الإجراءات الجمركية وزيادة المنافسة في خدمات النقل الإقليمي، مما يعزز فوائد الاتفاقيات التجارية الإقليمية.
  - إجراء تحليلات وإدخال إجراءات لتعزيز الصادرات والتجارة بين بلدان الإقليم.
  - إجراء تحاليل لسلسلة الإمدادات الخاصة بالقطاعات الفرعية للمحاصيل الرئيسية والثروة الحيوانية بما في ذلك الاحتياجات من البنية الأساسية (مثل أسواق البيع بالجملة)، وذلك لتيسير إعداد خطط لتحسين كفاءة نظم التسويق ذات العلاقة، وتخفيض تكاليف التسويق (ولا سيما الخسائر الممكنة تفادياً في سلسلة التسويق).
  - تشجيع تجمع المنتجين وربطهم شبكياً وتوحيد جهودهم لأغراض التسويق الزراعي، من أجل جني ثمار اقتصاديات الحجم في الامتثال للمتطلبات الحديثة للسوق وإمداد وحدات التصنيع الزراعي.
  - تشجيع التحسينات في نظم الإرشاد والمعلومات الخاصة بالتسويق من أجل توجيه المزارعين والتجار بصورة أفضل نحو الوفاء بمتطلبات النظم الحديثة لتوزيع المواد الغذائية.
- كما أوصت الهيئة بأن تقوم المنظمة والمنظمات الأخرى بما يلي:
- دعم الأنشطة التي تنفذ بالإقليم لمساندة عمليات إصلاح القوانين والتشريعات الخاصة بالتسويق في ضوء التغيرات الاجتماعية الاقتصادية الأخيرة على المستويين الدولي والإقليمي.
  - دعم المؤسسات الوطنية والإقليمية في العمل على تنمية الموارد البشرية والبحوث المتعلقة بنظم التسويق وتطوير سلاسل القيمة بإقليم الشرق الأدنى.
  - دعم أنشطة بناء القدرات ونشر المعلومات لتقوية بلدان الشرق الأدنى في المشاركة الكاملة في إرساء المعايير الدولية وفي وقاية النبات (الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات - IPPC)، وسلامة الأغذية (الدستور الغذائي - CODEX ALIMENTARIUS) ومعايير صحة وسلامة الحيوان (المنظمة العالمية لصحة الحيوان - OIE).
  - السعي إلى الحصول على الموارد لمواصلة دعم القدرات على تكييف نظم التسويق الزراعي لتتلاءم مع المحيط التجاري المتغير على المستوى الوطني والدولي.
  - توفير الدعم الفني وفي مجال السياسات للبلدان من أجل تقوية معارفها ومداركها عن تغيرات المناخ الاقتصادي الاجتماعي والالتزامات الدولية ومعايير القطاع الخاص، على مستوى واضعي السياسات وصانعي القرارات.

ج - الشراكة العامة والخاصة من أجل تمويل وإنشاء وتشغيل نظم الري

48- تدارست الهيئة الوثيقة "ALAWUC/NE/08/3" المعنونة "المشاركة العامة والخاصة من أجل تمويل وإنشاء وتشغيل نظم الري"، كما أثنت على المنظمة من أجل التجميع الشامل للخبرات المكتسبة على النطاق العالمي، بما في ذلك إقليم الشرق الأدنى، فيما يتعلق بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP) في مجال الري والصرف. وتكشف هذه الورقة الدور الممكن للشراكات العامة والخاصة في توسيع المساحات المروية وتحسين إدارة المياه ومراقبة استخدامها، وتنويع الإنتاج الزراعي ليشمل المنتجات عالية القيمة. كما تقدم عرضاً عاماً للخبرات المكتسبة عبر العالم وتفحص اهتمامات الشركاء المحتملين من القطاع الخاص، وتستخدم تحليلات الدراسات الميدانية لوضع ملامح السبل الممكنة لتيسير الاستثمار الخاص ولتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بإدارة المياه. وقد تمتت الهيئة أن يكون أطراف من القطاع الخاص قد دعوا لهذا الاجتماع وذلك للإطلاع على وجهة نظرهم. كما أوصت بأن تعتبر هذه الوثيقة مرجعاً للبلدان الأعضاء بالإقليم عند مباشرة مشروعات المشاركة العامة الخاصة.

49- أدركت الهيئة عن فهمها بأن الغرض من هذه الوثيقة ليس إسداء النصح، بل على الأحرى من أجل بث وإثارة روح المناقشة. كما اعترفت بأن الوثيقة تتناول مشروعات الري الكبيرة والمتوسطة الحجم التي يديرها القطاع العام والتي تختلف عن الري الذي يملكه ويديره القطاع الخاص والذي يمارس على نطاق واسع في الكثير من بلدان الإقليم. وأوصى المشاركون بأن تغطي الدورات المستقبلية للهيئة تقييم أداء هذا النوع من الري (الري الخاص).

50- أقرت الهيئة بالدور الهام للأراضي المروية التي تشكل حوالي 260 مليون هكتار، أو ما يقارب 18% من المساحة المحصولية على كوكب الأرض، وتوفر 40% من الأغذية في العالم. ويكتسي هذا الدور أهمية أكبر في الشرق الأدنى حيث تبلغ المساحة المروية 39% من كامل المساحة المنزرعة وتوفر أكثر من 50% من مجمل الإنتاج الزراعي. وقد قام القطاع العام بتمويل وتنفيذ معظم التوسعات في الري، واحتفظ بملكية البنية الأساسية المؤدية لذلك وبقي مسؤولاً، على الأقل نظرياً، عن تنفيذ الكثير من الخدمات المتعلقة بالتشغيل والإدارة والصيانة.

51- اعترفت الهيئة بأن إدارة مشروعات الري العمومية الكبيرة فرضت أعباءً مادية لا يمكن تحملها من قبل الميزانية العمومية. لذلك، وبإيعاز من شركائها في التنمية في معظم الأحيان، حاولت الحكومات تخفيض هذا العبء عن طريق البدء في تحصيل رسوم على الخدمات المائية. إلا أن مستخدمي المياه لم يكونوا على مستوى الإدراك الواعي بالحاجة لهذه الرسوم، في حين لم تفهم الهيئات الحكومية الأفكار الأساسية لفرد رسوم على الانتفاع بخدمات المياه. وكانت النتيجة معدل تحصيل ضعيف لهذه الرسوم، التي في بعض الأحيان لا تكاد تغطي نفقات إنشاءها، وبالتالي أصبح تخصيص المياه غير مناسب اقتصادياً وزادت الديون على الأسر الفقيرة، وأصبح الإمداد بالخدمات ضعيفاً وغير مرناً والوصول إلى المياه لا يتسم بالإنصاف (بما في ذلك ما يلزم للبيئة)، وتأجلت أعمال الصيانة، وتدهورت البنية الأساسية، وانخفض الإنتاج والإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى تدني الرغبة والإمكانية لدفع رسوم خدمات المياه - حلقة مفرغة كلاسيكية. وقد حثت الهيئة بأن تعطي البلدان الاعتبار الواجب لهذه القضايا بما يضمن تقديم خدمات الدعم المناسبة للمزارعين، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الخدمات تقدم بواسطة القطاع العام أو الخاص.

52- استدركت الهيئة أنه في حين أن الكثير من بلدان الشرق الأدنى يعاني من نقص المياه، فإن أداء المياه المستعملة في الزراعة ما زال دون المستوى. وقد بذلت البلدان جهوداً هامة لإصلاح هذا القطاع من خلال إدخال تغييرات فنية وسياسية ومؤسسية، إلا أن النتائج كانت دون التوقعات نظراً لكون عملية الإصلاح لم تنفذ إلا بصورة جزئية من ناحية، ولأن بعض الإصلاحات الرئيسية المطلوبة تقع خارج نطاق قطاع المياه (الزراعة والتجارة والتمويل والحماية

الاجتماعية وغير ذلك)، من ناحية أخرى. وكانت النتيجة أنه رغم الدور الهام لمشروعات الري العمومية في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، فإن إنتاجية تلك المشروعات تتناقص واقعيًا وتتدهور أصولها الرأسمالية بسبب ضعف تقديم الخدمات، خاصة فيما يتعلق بالتشغيل والإدارة والصيانة. وقد أحبط المشاركون علماءً بالعمليات الجارية لإقامة الشراكة العامة والخاصة في مجال الري والصرف في المغرب ومصر، وفي إنشاء السدود بجمهورية إيران الإسلامية.

53- لاحظت الهيئة أن نفس التحديات التي تواجه قطاع الري والصرف الزراعي في العالم تواجه أيضًا قطاع الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي الذي بدأ منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي في نقل عمليات توفير الخدمات إلى أحد أشكال الشراكة العامة والخاصة. واعترفت الهيئة في معرض التنبيه إلى الفروق بين القطاعين والصعوبات المرتبطة بإدارة مياه الري، بالدور الممكن للشراكات العامة والخاصة في تقديم خدمات أفضل في مجال التشغيل والإدارة والصيانة لمشروعات الري العمومية وتحسين إدارة المياه والتحكم في استخدامها. وقد كانت نتائج الشراكات العامة الخاصة في مجال الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي مختلطة وفي بعض الأحيان متناقضة، إلا أنها واعدة بدرجة تكفي لإثارة السؤال "إلى أي مدى يمكن للشراكة العامة الخاصة أن تحسن القدرة على توفير الخدمات في قطاع الري والصرف الزراعي، وبالتالي مساهمة هذا القطاع في الإمداد الغذائي العالمي؟". كذلك أوضحت الهيئة حقيقة أن البلدان لديها سياساتها واهتماماتها الخاصة وينبغي مراعاة ذلك عند مباشرة مشروعات المشاركة العامة الخاصة.

54- سلمت الهيئة بأنه في حين أن العناصر الفاعلة من القطاع الخاص تشارك بالفعل في الري بوصفها من المنتجين، فإنها لا تشترك في الكثير من السمات مع ما يقدمه القطاع الخاص من الخدمات المبنية على استثمارات وإدارة كميات هائلة من المياه. ولذلك إذا كان القطاع الخاص سوف يشارك بنفس النماذج العمومية القائمة، فإن الإيرادات المتوقعة لهذه الكيانات لن تنشأ من إنتاج المحاصيل المروية ولكن على الأحرى ستكون من الإمداد بالخدمات. وسوف يعتمد النجاح في هذه المغامرة، ولو جزئيًا، على الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف ستكون بالتقريب ربحية المغامرة المقترحة وما هي حدود الإطار الزمني لذلك؟
- ما هو أقرب توقيت سوف تبدأ فيه الأرباح في التدفق؟
- ما هي تكاليف التمويل (خاصة إذا شمل ذلك تمويلًا بالقروض) وما مدى قبول هذه المغامرة من ناحية البنوك؟
- ما هي تكاليف الفرصة الضائعة للتمويل الاستثماري (بمعنى هل يمكن استثمار الأموال المتاحة بشكل أفضل في أشياء أخرى)؟
- ما هي المخاطر وما هو الحد الأدنى الذي تدرج فيه هذه المخاطر؟

55- سلمت الهيئة بأنه في ظل الأوضاع الخارجية المتغيرة من الأسواق المفتوحة وتجارة الأغذية والحاجة إلى محاصيل نقدية عالية القيمة وغيرها، يمكن أن يكون لأصول منشآت الري العمومية طائفة كبيرة من الأسواق الجديدة والأكثر ربحية. وسوف تعني زيادة العائدات الناشئة عن ذلك أن خدمات الري المحسنة يمكن تحملها حتى بتكاليف قد تجذب الموردين من القطاع الخاص. غير أن التغيرات الضرورية في النظم الزراعية تعني أن المزارعين ذاتهم يشاركون في بعض المخاطر التي يتحملها مقدم الخدمة.

56- لاحظت الهيئة أيضا أنه بالإضافة إلى العناصر المحددة الداخلية المذكورة أعلاه بشأن سلامة العروض والتغيرات المصاحبة، ينبغي النظر أيضا في بعض العناصر المحددة على مستوى الاقتصاد الجزئي (العناصر المحددة التي تنطبق على استثمارات معينة في مواقع معينة). وهذه تشمل ما يلي:

- سهولة الوصول إلى الأسواق الخارجية الجديدة.
- توفير خدمات النقل بتكلفة معقولة ويمكن الاعتماد عليها وملائمة وشفافة.
- التحسينات في سلاسل التسويق.
- الفرص لتحقيق قيمة مضافة.

وعندما تكون هذه العناصر الخارجية/المحلية مواتية، أو في طريقها لتكون كذلك، فإن المجازفة المدارة جيدا لعمليات الري والصرف سوف تنتج على الأحرى إيرادات وأرباحا أعظم يمكن لأحدهما أو كليهما أن يخفض أو يحول بعضا من المخاطر التجارية الحادثة إلى إمدادات الخدمة المخصصة. وإدراكا لهذه المتطلبات من أجل نجاح الشراكة العامة الخاصة في مجال الري والصرف، اقترحت الهيئة أن تعطي البلدان المعنية الاهتمام الواجب لجميع الجوانب من خلال دراسات تقييمية حسنة التأسيس، قبل مباشرة العمل في هذه المجازفة. كما طالبت المنظمة بالمساعدة في هذه العملية، خاصة فيما يتعلق بإجراء التقييمات بأسلوب حرفي.

57- استعرضت الهيئة الدراسات الميدانية المدرجة بالوثيقة وناقشت المسؤولية الخاصة ببدء وتسيير والحفاظ على التغيرات المواتية في وضع العلاقة بين السوق والبنية الأساسية الريفية، أي دوافع هذه التغيرات. وتوضح الدراسات الميدانية أنه بالرغم أن إزالة المعوقات تعتبر بالتأكيد عاملا هاما لانخراط القطاع الخاص، فإن مساهمة هذا القطاع في واقع الأمر ترجع لأن الحكومة قد دعت لذلك. علاوة على هذا، فإن المعوقات ليست كلها في نطاق مقدرة واضعي السياسات على إزالتها، كما أن إزالة هذه المعوقات ربما لا تضمن تحقيق الربحية بصورة تلقائية. والقضية الحقيقية تتعلق بتخفيف المخاطر وبالحقوق.

58- لاحظت الهيئة وجود ثلاث أنواع من المخاطر المرتبطة بالشراكة العامة الخاصة في مجال الري والصرف التي من غير المعقول أن يواجهها كلها مقدم الخدمة، وهي:

- العناصر الخارجية التي تتبع من تحديات أوسع نطاقا لا يواجهها البلد الذي تنشأ فيه.
- المخاطر التجارية.
- مخاطر إمدادات المياه.

واعترفت الهيئة بأنه حيثما وجدت هذه المخاطر، من الضروري توافر قدر كبير من التجاوب من جانب الحكومة لاستيعاب نسبة كبيرة منها وإقامة بيئة مواتية للإنجاح الشراكة العامة الخاصة. ويمكن تحويل بعض المخاطر، مثل تلك التي تسببها الكوارث، إلى المحترفين في تحمل المخاطر، مثل شركات التأمين. كذلك فإن المخاطر طويلة المدى الخاصة بمدى توافر المياه لأغراض الري والصرف تحتاج أيضا للثقة، في حين أن اتفاقيات دولية والمشاركة من كيانات خارجية قد تكون مطلوبة للتخفيف من المخاطر على البلدان مثل خفض قيمة العملة. غير أن ذلك من الأمور التي يصعب التكهّن بها في غياب اعتراف دولي من جانب أولئك المعنيين بأن الشراكة العامة الخاصة في قطاع الري والصرف هي الأسلوب الواجب إتباعه.

59- توافقت الآراء في الهيئة أنه بينما يمكن أن نستنتج منطقيا أن الإمداد بخدمة الري والصرف (في إطار الشراكة العامة الخاصة) يمكن أن ينشأ بالحد الأدنى من التحويل المؤسسي، فإن الخبرات

توضح أن التحول الناجح لتقديم خدمة مشروعات الري، على الأقل عندما يتعلق ذلك بالتشغيل والإدارة والصيانة، يتطلب تغييراً جوهرياً في اتجاه التفكير، خاصة فيما يتعلق بالمسائلة. ومن الضروري أيضاً أن يتفهم مقدمو الخدمة أنفسهم كل الترتيبات الجديدة وأن يكونوا راضين بها. كما اتفقت آراء الهيئة على الحاجة لوجود إجراءات تنظيمية تضمن حق القطاع الخاص في الحصول على ربح عادل ومستدام، وهذه الأمور تتطلب مستويات من الإرادة السياسية يمكن ألا تتوفر بصورة دائمة - على الأقل عندما تبدأ مرحلة التنفيذ.

60- استعرضت الهيئة النماذج الممكنة للشراكة العامة الخاصة التي جرى اختبارها في إطار الدراسات الميدانية المذكورة بهذه الوثيقة ولاحظت النتائج التالية:

- حتى الآن، لا تتوافر خبرات عن الشراكة العامة الخاصة في تنظيم المياه والتحكم بها.
- باستثناء حالات قليلة، فإن الطلب على الشراكة العامة الخاصة في قطاع الري والصرف يأتي من الحكومات بحثاً عن سبل تخفيض الميزانيات المتكررة أو، بدرجة أقل، في محاولة لإقامة نظم إمداد محسنة للخدمة من أجل مزارعيها.
- يسود نظام "تفويض تقديم الخدمات العامة" والذي عادة ما يشمل التشغيل والإدارة والصيانة بطريقة ما.
- الاستثمارات الخاصة في مرافق الري لأغراض الإنتاج التجاري، بينما تخلق وظائف هناك حاجة ماسة لها، ليس لها أدنى أثر على الميزانيات المتكررة المرتفعة وعلى تقديم الخدمات إلى "العلاء" أي المزارعين.
- حيثما كان الإمداد السيئ للخدمات هو أحد الدوافع للشراكة العامة الخاصة، فإن إنشاء الشراكة حسن الأوضاع.
- لم تثبت بعد الاستدامة طويلة المدى لخدمات القطاع الخاص، خاصة وأن المخاطر (حتى الآن على الأقل) يتحملها دائماً المستثمر الخاص، في حين أن قدرة عائدات خدمات الإمداد بالمياه التي يمكن أن يتحملها المستخدمون واللازمة لتغطية تكاليف الإصلاحات الكبيرة وما شابه ذلك لم تتأكد بعد، مثلما هو الحال بالنسبة لمستقبل الشراكات العامة الخاصة حيث مازالت الترتيبات والافتراضات المؤسسية غير المألوفة في حاجة إلى اختبار شامل.

61- وجدت الهيئة أن الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة ملائمة ووافقت عليها، وهي:

- (أ) إن أكثر النتائج وضوحاً لهذه الدراسة هي أن الشراكة العامة الخاصة لتقديم خدمات الري والصرف، بالرغم أنها واعدة، فإنها ليست "رصاصة فضية" لثبيت المشاكل المتزايدة في النظم الممولة من القطاع العام بإقليم الشرق الأدنى، وذلك للأسباب التالية:
- هناك مزيج خارجي من العناصر الفاعلة، لكل منها ظروفه وتوقعاته الخاصة، ليست كلها مكملة لبعضها.
  - كل طرف سوف يكون رهنا بالضعف المؤسسي التدريجي الخاص به، الذي لن يتزامن بالضرورة.
  - هناك حاجة إلى مشاركة عملية في المسؤوليات والواجبات الاجتماعية والبيئية التي لا ترتبط عادة بمبادرة من القطاع الخاص.
  - ينبع الطلب على الشراكة العامة الخاصة عادة من كيان، عادة الحكومة، بجدول أعمال قد يختلف جوهرياً من ذلك الجدول الخاص بهؤلاء اللذين يتعرضون لأكبر تأثير من التدخل (وهم المزارعون).



- هناك حاجة إلى توزيع ذكي للمخاطر.

(ب) في معظم الحالات، تتسم هذه المشاكل بالشمولية وتطبق على كل مكان في العالم، وليست مقصورة على إقليم الشرق الأدنى. غير أنه تجدر الملاحظة بأن الشرق الأدنى مندمج بشكل كبير مع الأطراف التجارية الأوروبية ويخضع لضغوط من أجل جعل قطاعه الفرعي للري يؤدي وظيفته في ظل تزايد المساحات القاحلة. ولذلك فإنه حيثما تتوفر الإرادة السياسية لن يكون أي من هذه المعوقات ثابتاً لا يتغير. والدليل على ذلك أن هناك الكثير من النماذج الناجحة، تشمل في معظمها مقدمي الخدمة من القطاع الخاص فقط، ولكن في بعض الأحيان تجمع ما بين العناصر الفاعلة من القطاعين العام والخاص، وتشتمل على شكل ما من أشكال "تفويض تقديم الخدمات العمومية"، مع التركيز على التشغيل والصيانة والإدارة. وهذا يبرر الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الشراكة العامة الخاصة في معالجة بعض القضايا التي تواجه مشروعات الري العمومية، خاصة تلك المتعلقة بالتمويل وكذلك بالتشغيل والإدارة والصيانة.

(ج) غالباً ما تكون أكثر المعوقات أهمية هي تقاسم المخاطر. فلكي تنطلق بالفعل عملية الشراكة العامة الخاصة، يجب أن تكون المخاطر تحت السيطرة أو يمكن تخفيفها، على الأقل في نظر الكيانات الخاصة. وكما ذكر في السابق، هناك مخاطر تجارية عادية سوف يقدرها المستثمر المحتمل قبل اتخاذ القرار. ولكن نظراً لأن هذه المخاطر يجري تحملها في الواقع نيابة عن الحكومة، فإنه من المبرر أن تقوم الحكومة بتفويض جزء من أضرارها، حيث سيكون ذلك أقل تكلفة من قيامها بتقديم الخدمة بنفسها.

(د) التخفيف من المخاطر يعتبر ضرورياً أيضاً عندما تنخفض العائدات بسبب إخفاق المحاصيل أو بسبب الكوارث الطبيعية. ويمكن تحويل مثل هذه المخاطر إلى محترفي تحمل المخاطر، أي شركات التأمين. لذا يوصي بوضع نماذج تأمينية لحماية كل من مقدمي الخدمة ومستخدميها عندما تثبط هذه العوامل الخارجية من العزم لتقديم عروض الخدمة أو تغيير النظم الزراعية.

(هـ) ثمة حاجة لتخفيف مخاطر تخفيض قيمة العملة التي تسبب أضراراً على عائدات رأس المال الأجنبي. وسوف يتطلب ذلك وضع آليات دولية للتخفيف من التأثيرات. ومن ثم يمكن المجادلة بأن ذلك يحتاج إلى توجيه عملية تقديم خدمة الري والصرف بحيث تصبح استراتيجية متفق عليها على مستوى سياسة التنمية الإقليمية بل والدولية أيضاً. ولذا يقترح أن يكون للمؤسسات الاقتصادية الإقليمية دوراً أكبر في إتاحة الفرص التسويقية وفي دفع مستويات الأداء في هذا القطاع الفرعي من خلال التطبيق التدريجي لنماذج الشراكة العامة الخاصة.

وأوصت الهيئة البلدان الأعضاء بما يلي:

- تنفيذ الإصلاحات المناسبة لإدارة الري بهدف تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمزارعين، وزيادة إنتاجية المياه وتخفيض العبء المادي على التمويل العام.
- تهيئة الظروف لتعزيز دور القطاع الخاص في تحسين خدمات الري فيما يتعلق بالتشغيل والإدارة والصيانة.
- دراسة إمكانية فرض رسوم على الانتفاع بخدمات مياه الري كجزء من الإصلاحات الهادفة إلى رفع كفاءة استخدام المياه الزراعية وإنتاجيتها.
- إعداد وتفعيل وتنفيذ إطار عمل تنظيمي موجه نحو تشجيع الشراكة العامة الخاصة في إدارة مياه الري.

- تشجيع الانخراط والمشاركة الفعالة لاتحادات المزارعين في إدارة مياه الري، بما يشمل اتخاذ القرارات والمسئولية الواضحة، كأسلوب لتحقيق إدارة أفضل لمياه الري، واستدامة الموارد وحماية البيئة.
- تقييم مدى إمكانية الشراكة العامة الخاصة في إدارة وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في الزراعة.

وأوصت الهيئة بأن تقوم المنظمة والمنظمات الأخرى بما يلي:

- إجراء دراسات تهدف إلى تقييم إمكانيات الشراكة العامة الخاصة ودور القطاع الخاص، بما يشمل الانعكاسات المالية، في تحسين التحكم في مياه الري وإدارتها بإقليم الشرق الأدنى.
- بلورة خطوط توجيهية عن نماذج الشراكة العامة الخاصة في إدارة مياه الري استناداً إلى الخبرات العالمية والظروف السائدة في إقليم الشرق الأدنى.
- المساعدة في إصلاح إدارة الري وفي تطبيق نماذج الشراكة العامة الخاصة في البلدان التي ترغب في ذلك، بما في ذلك من أجل استخدام المياه العادمة في الزراعة.
- جمع البيانات وتنظيم المنتديات الوطنية و/أو الإقليمية بهدف تنمية قدرات البلدان الأعضاء على تطبيق الشراكات العامة الخاصة وإشراك منظمات المزارعين في إدارة مياه الري.
- توفير الدعم الفني والتدريب على كافة المستويات، في إطار المشاريع التي تهدف إلى إصلاح إدارة مياه الري وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الري.

### ثالثاً - البنود الختامية

#### أ - مذكرات إعلامية

62 - وزعت الوثائق التالية باعتبارها مذكرات إعلامية:

- الخبرة في إدارة المياه الجوفية والتداعيات المطلوب ضبطها
- تقدير قيمة المياه المستخدمة في الزراعة
- تنمية القدرات لضبط جودة الغذاء من أجل أمن أكثر وكوسيلة لترويج الصادرات
- الإرشاد في مجال الري والخدمات الاستشارية لتشجيع الإدارة الأفضل لمياه الري

#### ب - مواضيع للمناقشة في الدورة السادسة

63- نظرت الهيئة في مختلف المواضيع الممكن مناقشتها في الدورة التالية للهيئة وأوصت أن تختار بنود جدول أعمال الدورة القادمة من البنود التالية، مع إعطاء الأولوية للمواضيع التي لم تغطي خلال الدورات السابقة وذلك في إطار صلاحيات الهيئة ومسئولياتها.

1- الوضع الخاص باستخدام الموارد المائية غير التقليدية وإعادة تدوير المياه بالشرق الأدنى

- إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة: الوضع، والمعوقات وتوقعات التحسين.
- التطورات الحديثة في استخدام المياه العسرة من أجل الإنتاج الزراعي بالشرق الأدنى.

## 2 - تنمية وإدارة الموارد المائية

- دور وأهمية خطط الإدارة المتكاملة للمسايط المائية كأساس لتحقيق الإدارة السليمة للموارد المائية من أجل الإنتاج الزراعي.
- الاحتياجات التدريبية لإدارة الطلب على المياه في الزراعة.
- الخبرة في تنمية الموارد المائية الصغيرة، بما في ذلك حصاد المياه والامتداد الفيضاني وإعادة تغذية المياه الجوفية.
- تلقح السحب والأمطار الصناعية: الخبرة والملائمة للشرق الأدنى.
- دعم القدرات الإقليمية على رصد نوعية المياه.
- الخبرة في قوانين وتشريعات استخدام المياه في الزراعة.
- إدارة موارد المياه الجوفية المشتركة.
- تقييم تخصيصات المياه بين القطاعات، بما في ذلك المعايير والتحكيم.

## 3 - الري

- تقييم الأداء والتحسينات في الري الخاص بالمقارنة مع المشروعات العمومية.
- الري بالسيول في الشرق الأدنى وإمكانات تحسين إدارته وأدائه

## 4 - التغيرات المناخية والجفاف

- تأثير التغيرات المناخية على المياه والإنتاج المحصولي.
- بناء القدرات على رصد الجفاف ونظم الإنذار المبكر من أجل التأهب للجفاف وتخفيف آثاره.

## 5 - قضايا الأراضي

- الوضع الخاص باستخدام وإدارة الأسمدة بالشرق الأدنى والاقتراحات من أجل التحسين.
- قضايا ملكية الأراضي بالشرق الأدنى: الأوضاع والآثار على إدارة الأراضي

## 6 - الخبرة في تسويق المنتجات الزراعية بإقليم الشرق الأدنى.

## 7 - تأثيرات أنفلونزا الطيور بإقليم الشرق الأدنى وسبل تعزيز قدرات الإقليم على التصدي للطوارئ المستقبلية.

## 8 - الخبرات الإقليمية عن إدارة المراعي وأراضي الأعلاف مع التركيز على الإنجازات الإيجابية والدروس المستفادة بإقليم الشرق الأدنى.

## 9 - الاحتياجات التدريبية لتحسين القدرات في تسويق المنتجات الزراعية.

## 10 - دعم التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

## 11 - دعم القدرات في مجال وقاية النبات والحجر الزراعي بالإقليم.

12 - دور تحديد المناطق حسب أوضاعها الزراعية والجوية في ترشيد استخدام مياه الزراعة تحت ظروف العجز المائي.

13 - إدارة مخلفات الإنتاج الزراعي والانتفاع منها.

14 - البحوث في مجالات تحمّل المحاصيل للإجهاد المائي والملوحة.

ج - تاريخ ومكان انعقاد الدورة السادسة

64- بالنظر إلى القرار القاضي بعقد اجتماع هيئة الزراعة واستخدام الأراضي والمياه بالشرق الأدنى بالتوازي مع المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، سوف يحدد تاريخ ومكان انعقاد الدورة السادسة بعد تحديد تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر الإقليمي القادم للشرق الأدنى وسوف تخطر به البلدان الأعضاء.

د - الموافقة على التقرير

65- اعتمدت الهيئة التقرير بعد مناقشته وإدخال تعديلات طفيفة عليه.

هـ - اختتام الدورة

66- عبّر المدير العام المساعد والممثل الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للشرق الأدنى، الدكتور/ محمد البريثن، عن امتنان المنظمة لحكومة جمهورية مصر العربية ووزارة الزراعة واصتصلاح الأراضي على استضافة الدورة. كما شكر مندوبي الدول الأعضاء والمراقبين على مشاركتهم ومساهماتهم القيمة في وقائع الدورة، وأشار إلى أن التقرير سيقدم لاجتماع كبار المسؤولين المبرج عقده مباشرة بعد الدورة. وعبر عن امتنانه وشكره لرئيس الاجتماع والمقرر والمترجمين على مجهوداتهم وكذلك لإدارة وموظفي فندق كراند حياة على الخدمات والتسهيلات الممتازة. كما شكر اللجنة التنظيمية الوطنية على التنظيم الممتاز للاجتماع..

67- ألقى السيد حمدي الحسيني خليفة، رئيس الدورة الخامسة، كلمة عبر فيها عن شكره للمشاركين على المناقشات الكثيفة والمساهمات عالية المستوى في وقائع الدورة. كما شكر مقرر الدورة وأمانة المنظمة على إعداد تقرير متكامل يعكس وقائع مداولات وتوصيات المشاركين ويعكس اهتمامات الدول الأعضاء ومنظمة الأغذية والزراعة. كما كرر امتنانه لأمانة المنظمة على تنظيمها الممتاز وعقد هذا الاجتماع وكذلك على إعداد وثائق جيدة للدورة والترتيبات التي أدت إلى إنجاز هذا الاجتماع بنجاح. وفي الختام أعرب عن تمنياته بعودة أمانة للمغادرين بعد الدورة.

68- وفي كلمة ألقاها أحد المندوبين نيابة عن المشاركين، عبر عن شكرهم للحكومة المصرية، ممثلة في وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، على استضافتها للدورة والتنظيم الممتاز. كما شكر سكرتارية الدورة على العمل الجيد من أجل تهييء أوراق عالية المستوى وعلى المعونة المقدمة للبلدان الأعضاء.

69 - أعلن عن اختتام الدورة الخامسة للهيئة في الساعة 14 من يوم 28 فبراير/شباط 2008.

**أ - البنود التمهيدية**

- 1 - التنظيم
- 2- افتتاح الدورة
- 3 - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس وتعيين المقرر
- 4 - الموافقة على جدول الأعمال والجدول الزمني

**ب - مواضيع المناقشة**

- 1 - تقرير حول الإجراءات التي اتخذتها المنظمة بشأن تنفيذ توصيات الدورة الرابعة للهيئة
- 2 - إصلاح قوانين وتشريعات تسويق المنتجات الزراعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة
- 3 - الشراكة العامة الخاصة من أجل تمويل وإنشاء وتشغيل نظم الري

**ج - البنود الختامية**

- 1 - مذكرات إعلامية
- 2- مواضيع للمناقشة في الدورة السادسة
- 3- تاريخ ومكان انعقاد الدورة السادسة
- 4 - الموافقة على التقرير
- 5 - اختتام الدورة

## APPENDIX B

## (المرفق بء)

### قائمة بأسماء المشاركين

### LIST OF PARTICIPANTS

### الدول الأعضاء فى الهيئة

### MEMBER NATIONS OF THE COMMISSION

#### AFGHANISTAN

#### أفغانستان

#### BAHRAIN

#### البحرين

Ahmed Hasan ALMADANI  
Director of Agricultural Engineering  
Ministry of Municipalities Affairs & Agriculture  
Manama

أحمد حسن المدني  
مدير إدارة الهندسة الزراعية  
وزارة شؤون البلديات والزراعة  
المنامة

Majdi ALNASHEET  
Hydrogeologist  
Ministry of Municipalities Affairs & Agriculture  
Manama

مجدي النشيط  
أخصائي طبقات مياه جوفية  
وزارة شؤون البلديات والزراعة  
المنامة

#### CYPRUS

#### قبرص

#### EGYPT

#### جمهورية مصر العربية

◉Adel ABOUL-NAGA  
Advisor of Researches and Development Council  
Agricultural Researches Centre  
Ministry of Agriculture and Land Reclamation  
Cairo

عادل أبو النجا  
مستشار مجلس البحوث والتنمية  
مركز البحوث الزراعية  
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي  
القاهرة

Abdel Aziz Mohamed HOSNI  
Deputy Permanent Representative of Egypt to UN  
Agencies in Rome  
Agricultural Counselor  
Rome

عبد العزيز محمد حسنى  
رئيس المكتب الزراعي بروما  
ونائب المندوب الدائم لمنظمة الفاو  
روما

Hamdy El-Hossainy KHALIFA  
Director  
Soils, Water and Environment Research Institute  
Agricultural Research Centre  
Ministry of Agriculture and Land Reclamation  
Cairo

حمدي الحسيني خليفة  
مدير معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة  
مركز البحوث الزراعية  
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي  
القاهرة

Gamal Abdel Nasser SABER

جمال عبد الناصر صابر  
أستاذ باحث

Researcher Professor  
Deputy-Director  
Drainage Researches Institute  
Ministry of Water Resources and Irrigation  
Cairo

نائب مدير معهد بحوث الصرف  
وزارة الموارد المائية والري  
القاهرة

Taha HUSSEIN  
Deputy-Director  
Water Researches Institute  
Ministry of Water Resources and Irrigation  
Cairo

طه حسين  
نائب مدير معهد بحوث إدارة المياه  
وزارة الموارد المائية والري  
القاهرة

### **IRAN, ISLAMIC REPUBLIC OF**

### **جمهورية إيران الإسلامية**

Shahbaz Bahman YAZDANI  
Director General, Bureau for Int'l Affairs and Int'l  
& Regional Organizations  
Ministry of Jihad-e-Agriculture  
Tehran

Seyed Alireza BANIHASHEMI  
Director General, Office for Planning &  
Coordination, Forests, Rangelands and  
Watershed Management Organization, MOJA  
Ministry of Jihad-e-Agriculture  
Tehran

### **IRAQ**

### **العراق**

Mahdi AL-KAISEY  
Deputy Minister  
Ministry of Agriculture  
Baghdad

مهدي القيسي  
وكيل وزارة الزراعة،  
بغداد

Aamer Hasan Shabbeb AL-HAMDI  
Director-General  
Ministry of Agriculture  
Baghdad

عامر حسن شبيب الحمدي  
مدير عام  
وزارة الزراعة، بغداد

Abdulkarim Hamad HASSAN  
Executive Director  
National Programme for Efficient Use of Water  
Resources in Tigris and Euphrates Basins  
Ministry of Agriculture  
Baghdad

عبد الكريم حمد حسان  
مدير تنفيذي  
البرنامج الوطني للاستخدام الأمثل للموارد المائية  
في حوضي دجلة والفرات  
وزارة الزراعة، بغداد

### **JORDAN**

### **الأردن**

### **KUWAIT**

### **الكويت**

**LEBANON**

**لبنان**

**LIBYA**

**الجمهورية العربية الليبية**

**MAURITANIA**

**موريتانيا**

**MOROCCO**

**المغرب**

Abou Bekr Seddik EL GUEDDARI  
Director, Rural Engineering Administration  
(Administration du Génie Rural)  
Ministry of Agriculture and Fisheries  
Rabat

أبو بكر الصديق الكداري  
مدير إدارة الهندسة القروية  
وزارة الفلاحة والصيد البحري  
الرباط

**OMAN, SULTANATE OF**

**سلطنة عمان**

Nasser Ben Hamid AL-HOSNY  
Director, Water License Dept.  
Ministry of Regional Municipalities & Water  
Resources, Muscat

ناصر بن حميد الحوسني  
مدير دائرة التراخيص المائية  
وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه، مسقط

**PAKISTAN**

**باكستان**

Bashir Ahmed DAHAR  
Chairman  
Indus River System Authority (IRSA)  
Ministry of Water and Power  
Islamabad

Allah Bakhsh SUFI  
Chief Engineer, Water Resources Planning  
Organization (WRPO)

**QATAR**

**قطر**

Ali Mohamed ALKABEI  
Assistant Director  
Ministry of Municipal Affairs and Agriculture  
Doha

على محمد الكعبي  
مساعد مدير إدارة البحوث الزراعية والمائية  
وزارة الشؤون البلدية والزراعة، الدوحة

Abdallah Jassem AL-BUAINAIN  
Chief, Agricultural Researches Dept.  
Department of Agricultural Development  
Ministry of Municipal Affairs and Agriculture  
Doha

عبد الله جاسم البوعينين  
رئيس قسم البحوث الزراعية  
إدارة البحوث الزراعية  
وزارة الشؤون البلدية والزراعة، الدوحة

Jassem Hussein ALKHAYAT  
Engineer  
Qatar General Electricity & Water Corporation  
Doha

جاسم حسين الخياط  
مهندس تشغيل  
إدارة التشغيل والصيانة – شؤون شبكات المياه  
المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء



**SAUDI ARABIA, KINGDOM OF**

Abdel Aziz Ben Hamdan AL-JUDIA  
Assistant Minister  
Ministry of Agriculture, Riyadh

Abdulkareem ALGHAMDI  
Director-General, Irrigation Dept.  
Ministry of Agriculture, Riyadh

Abdalla BAHAMID  
Agricultural Researcher  
Department of Irrigation Affairs  
Ministry of Agriculture, Riyadh

Ahmed ALKHALIFA  
Senior Geologists  
Ministry of Water & Electricity, Riyadh

Mohammed AL-FAHMI  
Geologist  
Ministry of Water & Electricity, Riyadh

**SOMALIA**

**SUDAN**

**SYRIA**

Assad ZAHER  
Third Secretary  
Syrian Embassy in Cairo

**TUNISIA**

**TURKEY**

Muslum BEYAZGUL  
Deputy Director General  
General Directorate of Agricultural Research  
Ministry of Agriculture & Rural Affairs  
Ankara

**UNITED ARAB EMIRATES**

Salim Farid Mohammad AKRAM  
Director

**المملكة العربية السعودية**

عبد العزيز بن حمدان الجديع  
وكيل الوزارة المساعد لشئون الأراضي  
وزارة الزراعة، الرياض

عبد الكريم بن محمد الغامدي  
مدير عام الإدارة العامة لشئون الري  
وزارة الزراعة، الرياض

عبد الله بن أحمد باحميد  
باحث زراعي بالإدارة العامة لشئون الري  
وزارة الزراعة، الرياض

أحمد الخليفة  
كبير جيولوجين  
وزارة المياه والكهرباء، الرياض

محمد الفاهمي  
جيولوجي  
وزارة المياه والكهرباء، الرياض

**الصومال**

**السودان**

**سورية**

أسد زاهر  
سكرتير ثالث  
السفارة السورية في القاهرة

**تونس**

**تركيا**

**الإمارات العربية المتحدة**

سالم فريد محمد أكرم  
مدير إدارة الموارد المائية والسدود

Water Resources and Dams Dept.  
Ministry of Environment and Water  
Dubai

وزارة البيئة والمياه، دبي

**YEMEN, REPUBLIC OF**

**الجمهورية اليمنية**

Mohamed AL-HEMIARY  
General Director  
Reform of Agricultural Sector Project  
Ministry of Agriculture and Irrigation, Sana'a

محمد عبد الله الأرياني  
الوكيل المساعد لشئون الري  
وزارة الزراعة والري، صنعاء

Khader B. ATROOSH  
General Director  
Agricultural Research and Extension Authority  
(AREA) - Agricultural Research Centre, EIKod,  
Abyan  
Ministry of Agriculture and Irrigation, Sana'a

خضر بلم عطروش  
مدير عام محطة البحوث الزراعية بالكود، أبين  
الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي  
وزارة الزراعة والري، صنعاء

**مراقبون من دول أعضاء من الإقليم**

**OBSERVERS FROM MEMBER NATIONS IN THE REGION**

**ALGERIA**

**الجزائر**

Amar FERHATI  
Deputy Director, small and medium Irrigation  
Sector  
Ministry of Water Resources  
Algiers

عمر فرحاتي  
مدير فرعي للري الصغير والمتوسط  
وزارة موارد المياه  
الجزائر

**AZERBAIJAN**

**أذربايجان**

**DJIBOUTI**

**جيبوتي**

**KAZAKHSTAN**

**كازاخستان**

**KYRGYZ REPUBLIC**

**جمهورية قرغيزيا**

**MALTA**

**مالطا**

**PALESTINE**

**فلسطين**

**TAJIKISTAN**

**طاجيكستان**

**TURKEMISTAN**

**تركمستان**

**UZBEKISTAN**

**أوزبكستان**

**مراقبون من دول أعضاء من خارج الإقليم**

**OBSERVERS FROM MEMBER NATIONS NOT IN THE REGION**

**FRANCE**

Philippe AME  
Director BLAFE  
French Ministry of Agriculture  
C/O French Embassy  
Cairo, Egypt

**UNITED KINGDOM**

**UNITED STATES OF AMERICA**

ممثلو الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

**REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES**

**INTERNATIONAL FUND FOR  
AGRICULTURAL DEVELOPMENT (IFAD)**

Mohamed EL-ERAKY  
Field Support Manager  
Cairo, Egypt

**UNESCO/ROSTAS**

Abdel Aziz ZAKI  
FRIEND/Nile Project Manager  
UNESCO Cairo Office  
Cairo, Egypt

**UNITED NATIONS ENVIRONMENT  
PROGRAMME – REGIONAL OFFICE FOR  
WEST ASIA (UNEP/ROWA)**

Ahmad Ali GHOSN  
Natural Resources Programme Office and  
Regional Coordinator for UNCCD/SRAP-WA  
Manama, Kingdom of Bahrain

**WORLD FOOD PROGRAMME (WFP/OMN-  
EGYPT)**

Philip WARD  
Deputy Regional Director  
World Food Programme (WFP)  
Cairo, Egypt

Anne CALLANAN  
Senior Regional Program Advisor  
World Food Programme (WFP)  
Cairo, Egypt

مراقبون عن منظمات حكومية دولية

**OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS (IGOs)**

**AFRICAN DEVELOPMENT BANK –  
AFRICAN DEVELOPMENT FUND (AFDB)**

Khaled EL-ASKARI  
Infrastructure Specialist

**ARAB ORGANIZATION FOR  
AGRICULTURAL DEVELOPMENT (AOAD)**

Salah ABO RAYA  
Chief, AOAD Office in Cairo

Egypt Cairo Office

**CENTRE FOR ENVIRONMENT &  
DEVELOPMENT FOR THE ARAB  
REGION AND EUROPE (CEDARE)**

Omar ELBADAWY  
Senior Regional Land Resources Specialist  
Centre for Environment & Development for the  
Arab Region and Europe (CEDARE)  
Cairo, Egypt

**GTZ**

Paul G. WEBER  
Project Director  
Water Management in Agriculture  
Cairo, Egypt

**SAUDI FUND FOR DEVELOPMENT (SFD)**

Abdullah AL-SHOAIBI  
Senior Engineer  
Technical Department  
Riyadh

Ibrahim Ben Sleiman AL-RABAH  
Specialist  
Department of Research and Economic Studies  
Riyadh

**REGIONAL WATER DEMAND INITIATIVE  
(IDRC CANADA)**

Hammou LAAMRANI  
Head of Initiative  
Regional Water Demand Initiative  
International Development Research Centre  
(IDRC Canada)  
Middle East/North Africa Regional Office  
Cairo, Egypt

**LEAGUE OF ARAB STATES (LAS)**

Nermin WAFA  
Head of Productive Sectors Division  
Cairo, Egypt

## سكرتارية الهيئة

السيد / محمد بازة	كبير المستشارين لشئون الري والموارد المائية وأمين الهيئة
السيد / أدوارد سايدلر	كبير المستشارين لشئون التسويق
السيد / أحمد المطوع	مستشار، تكنولوجيا المعلومات
السيدة / دينا موسى	خبيرة إعلام
السيدة / هبة فهمي	سكرتيرة
السيدة / داليا رضوان	سكرتيرة
السيدة/ سعاد علي	سكرتيرة
السيد / محمد التلباني	الشئون اللوجستية
السيد / رمضان رواش	الشئون اللوجستية

جدول الأعمال المؤقت	ALAWUC/08/1
تقرير حول الإجراءات التي اتخذتها المنظمة بشأن تنفيذ توصيات الدورة الرابعة للهيئة	ALAWUC/08/2
الشراكة العامة والخاصة من أجل تمويل وإنشاء وتشغيل نظم الري	ALAWUC/08/3
إصلاح قوانين وتشريعات تسويق المنتجات الزراعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة	ALAWUC/08/4
مذكرة إعلامية	ALAWUC/08/INF/1
الجدول الزمني المؤقت	ALAWUC/08/INF/2
قائمة الوثائق المؤقتة	ALAWUC/08/INF/3
الخبرة في إدارة المياه الجوفية والتداعيات المطلوب ضبطها	ALAWUC/08/INF/4
تقدير قيمة المياه المستخدمة في الزراعة	ALAWUC/08/INF/5
تنمية القدرات لضبط جودة الغذاء من أجل أمان أكثر وكوسيلة لترويج الصادرات	ALAWUC/08/INF/6
الإرشاد في مجال الري والخدمات الاستشارية لتشجيع الإدارة الأفضل لمياه الري	ALAWUC/08/INF/7